

Distr.
GENERAL

E/1997/58
10 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان للمؤتمرات والقمم
الدولية الرئيسية للأمم المتحدة

تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة
المجلس لعام ١٩٩٦ بشأن القضاء على الفقر

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير متابعة للاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ بشأن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ (انظر A/51/3 (Part.I)، الفصل الثالث، الجزء ألف). ويقدم التقرير في الفقرة ٢ أدناه سبع توصيات؛ وفي الفقرات من ٣ الى ٧٤ أدناه تفاصيل عن متابعة قضايا محددة تناولتها الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ (تشير أرقام الفقرات بين قوسين والعناوين الى نص الاستنتاجات المتفق عليها، والتي تعذر ادراجها في هذا التقرير لضيق المكان).

التوصيات

٢ - قدمت هذه التوصيات فيما يتعلق بالجزء الثالث من الاستنتاجات المتفق عليها بشأن وضع نهج متسق ومتكامل للنظر، على الصعيد الحكومي الدولي، في مسألة القضاء على الفقر:

(أ) ينبغي للمجلس أن يحدد موعداً لإجراء استعراض شامل لمسألة القضاء على الفقر، ليتسنى له الإسهام في الدورة الاستثنائية التي ستعقدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض شامل لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (الفقرة ٣٦)؛

(ب) ينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز التكامل في عمل اللجان الفنية بشأن المواضيع الشاملة لعدة قطاعات والناشئة عن المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً (الفقرة ٣٩)؛

(ج) نظرا لاختلاف مواعيد عقد دورات الهيئتين، قد تود لجنة التنمية الاجتماعية، عند إعداد المواضيع التي ستكون لها أولوية في المستقبل، أن تطلب الحصول مسبقا على مدخلات محددة من لجنة مركز المرأة (الفقرة ٤٣):

(د) قد تود اللجان الفنية أن تطلب ادراج منظور يراعي احتياجات كل من الجنسين في الوثائق التي تعدها أماناتها لتمكين من صياغة الاستنتاجات المتفق عليها والقرارات وغيرها من المقررات بشكل يراعي تلك الاحتياجات (الفقرة ٤٤):

(هـ) قد يود المجلس أن ينظر في اتخاذ ترتيبات في المستقبل بشأن إسهام منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وغيره من المؤتمرات الدولية، بعد انتهاء ولايات فرق العمل المشتركة بين الوكالات (الفقرة ٤٩):

(و) وفقا لقراري الجمعية العامة ١٦١/٥٠ و ٢٠٢/٥١، اللذين كررت فيهما الجمعية الدعوة الموجهة من المؤتمر الى الحكومات لتقيّم على أساس منتظم، التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وقد يكون ذلك في شكل تقارير وطنية دورية توجز ما يتحقق من نجاح وما يطرأ من مشاكل وعراقيل، قد تود لجنة التنمية الاجتماعية أيضا أن تدعو الحكومات الى تقديم تقارير وطنية في سياق دورتها الثامنة والثلاثين، في عام ٢٠٠٠. وستقدم عندئذ إسهامها في الاستعراض العام لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة. وينبغي لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة أن تواصل تحسين تنسيق أنشطة القضاء على الفقر على الصعيد الميداني (الفقرة ٥٢):

(ز) قد تود لجنة التنمية الاجتماعية، عند نظرها في موضوع "تقديم الخدمات الاجتماعية الى الجميع" في عام ١٩٩٩ أن تشدد بشكل خاص على التعليم وقد تفكر، في تلك الحالة، في دعوة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الى القيام بإدارة مهمة إعداد ذلك الجانب من الموضوع ذي الأولوية لديها. وفي إمكان مكتب لجنة التنمية المستدامة أن يتشاور مع مكتب لجنة السكان والتنمية للنظر في سبل ووسائل التعاون في الاستعراض العام للمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، لا سيما في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية الى الجميع (الفقرة ٥٣).

الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ والمتابعة

أولا - تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة الى أنشطة القضاء على الفقر على الصعيد الميداني ومدى توافر الموارد لتلك الأنشطة

٣ - تؤكد المعلومات القطرية أن منظومة الأمم المتحدة شجعت مبادرات عديدة على الصعيد الميداني في مجال القضاء على الفقر. وتبذل جهود كبيرة لتنسيقها في إطار نظام المنسق المقيم. ومع ذلك تتطلب

الحالة بذل المزيد من الجهود لتعزيز تلك المحاولات الرامية الى زيادة فعالية تنسيق أنشطة البرمجة على صعيد المنظومة، والى تعزيز تكامل تلك الأنشطة مع الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمعات الوطنية وتكثيف اشتراكها.

ألف - تحديد استراتيجية للقضاء على الفقر

باء - الموارد اللازمة للقضاء على الفقر

المؤسسة الانمائية الدولية/ الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية (الفقرة ٧)

٤ - أعرب في الاستنتاجات المتفق عليها عن القلق إزاء تجديد موارد المؤسسة الانمائية الدولية. وتم في آذار/ مارس ١٩٩٦ التوصل الى اتفاق بين مساهمي المؤسسة الانمائية الدولية لتقديم ٢٢ بليون دولار خلال ثلاث سنوات اعتباراً من تموز/يوليه ١٩٩٦ (م إ د - ١١) وينطبق اتفاق إعادة التمويل على السنتين الثانية والثالثة من فترة تجديد الموارد. وتتلقى السنة الأولى مواردها من صندوق مؤقت.

٥ - وظل تمويل الأنشطة التنفيذية في حالة ركود. ويتضح من تحليل لموارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموافق عليها للبرمجة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ أن حوالي ٤٠ في المائة من التمويل الأساسي خصص للقضاء على الفقر وتحقيق سبل معيشة مستدامة. ووضع البرنامج الإنمائي نظام تصنيف برنامجي جديد يجري تنفيذه للدورة السادسة (١٩٩٧-١٩٩٩) ليرصد بدقة النسبة المئوية المخصصة للقضاء على الفقر من مساعده الانمائية. وبحلول أوائل ١٩٩٨ ستكون معظم برامج البرنامج الإنمائي قد أدخلت في نظام التصنيف الجديد مما سييسر رصد التزام المنظمة (نقدياً) في مجال القضاء على الفقر، بما في ذلك الأبعاد المتعلقة بنوع الجنس. وسعياً الى تحقيق أقصى قدر من استعمال الأموال البرنامجية الحالية للقضاء على الفقر، كثف البرنامج الإنمائي تعاونه على صعيد المقر والصعيد القطري مع هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع مجتمع المانحين للتقليل الى أدنى حد ممكن من الازدواجية ولترشيد المساعدة التي يقدمها كل من المانحين وأنشأ أيضاً مرفق برمجة للقضاء على الفقر، للحصول على المزيد من الأموال، لا سيما من المانحين الثنائيين، دعماً لوضع استراتيجيات قطرية للتخفيف من الفقر. وأجرى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان مناقشة كاملة خلال دورته السنوية في أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن تحقيق أهداف المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والآثار التي ستترتب على نقص الموارد حتى عام ٢٠٠٠. وقرر المجلس التنفيذي أن يواصل مناقشته للمسألة، وطلب من صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يتوسع في وضع تفاصيل ورقة غرفة الاجتماعات المقدمة في تلك الدورة لتكون وثيقة رسمية تقدم في دورته العادية القادمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. والتزم برنامج الأغذية العالمي بتقديم ٩٠ في المائة على الأقل من مساعده الإنمائية إلى البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي، و ٥٠ في المائة على الأقل إلى أقل البلدان نمواً. ونظراً للانخفاض الذي يشهده التمويل المتعدد الأطراف ولوجود نزعة إلى تزايد الاعتماد على المساهمات الموجهة المتعددة الأطراف، يكثف برنامج الأغذية العالمي جهوده الرامية إلى تأمين الموارد على الصعيد الميداني بكفالة اطلاق ممثلي المانحين بشكل كامل على أنشطة البرنامج وبتوسيع

قاعدة المانحين الذين سيتعامل معهم في الأجل الطويل. انظر أيضا تقرير الأمين العام عن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي (E/1997/--).

الأهداف العالمية/أولوية الخدمات الاجتماعية (الفقرة ٨)

٦ - في عام ١٩٩٥ انخفض مجموع المعونة التي تقدمها لجنة المساعدة الإنمائية إلى ٠,٢٧ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي لبلدان اللجنة. وهذا أدنى بكثير من الهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمعونة والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وفي محاولة لاستكشاف سبل جديدة لتوليد الموارد المالية، سيناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضوع "أفكار جديدة ومبتكرة لاسترداد الأموال" في الجزء العام (انظر تقرير الأمين العام عن الأفكار الجديدة والمبتكرة لاسترداد الأموال (E/1997/--)). وتتوقع أمانة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة (انظر A/52/113-E/1997/18) المعقود في واشنطن العاصمة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧ أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بحلول شباط/فبراير ١٩٩٨ بوضع خطة عمل مؤسسية لتحقيق أهداف القمة.

٧ - واستعدادا لدورة البرمجة السادسة، تعمل المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجد على تشجيع الحكومات على تخصيص نسب كبيرة من الأموال البرنامجية للبرنامج الإنمائي للقضاء على الفقر. وجميع البلدان التي أكملت إطارها التعاوني القطري للدورة السادسة (٩ بلدان قبل الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧) تشدد على القضاء على الفقر بوصفه مجالا برنامجيا رئيسيا. والمساواة بين الجنسين مجال برنامجي رئيسي آخر، له صلات قوية بالقضاء على الفقر. واستعمل صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية لمؤازرة البلدان الأعضاء في مجال بناء القدرات، وكذلك لتقديم المشورة بشأن أنماط الإنفاق العام التي تكفل الإنفاق على التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية الأساسية. وتتضمن البرامج الاقتصادية الهيكلية أيضا أنواعا مختلفة من شبكات الأمان الاجتماعي الموجه لحماية عدة مجموعات منها النساء والأطفال.

جيم - الالتزام بتنسيق أنشطة القضاء على الفقر

التنسيق في المقر وفي الميدان (الفقرة ٩)

٨ - يمتد التعاون بين الوكالات في مجال التخفيف من الفقر من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدراسات الاستقصائية عن الفقر وتحديد سماته وتقييمه، إلى دعم مبادرات القاعدة الشعبية في المناطق التي ينتشر فيها الفقر، وإلى برامج إشراك الشعب وتمكينه، والمساعدة على وضع الاستراتيجيات الوطنية للقضاء على الفقر. وأحاطت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية علما بالمسؤوليات الواسعة النطاق التي توختها الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ لنظام المنسق المقيم، والتي ينبغي مراعاتها عند وضع التوجيه المتكامل سواء كان ذلك للأفرقة القطرية أو من فرادى المنظمات إلى ممثليها الميدانيين. وسترصد اللجنة أيضا التطورات عن طريق فريقها العامل المعني بنظام

المنسق المقيم، وفي إعدادها للاستعراض الشامل لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، الذي يجري كل ثلاث سنوات، في عام ١٩٩٨.

دال - التقييم القطري المشترك

الجهود المشتركة في مجال جمع المعلومات وتحليلها/توسيع التقييم القطري المشترك (الفقرة ١٠)

٩ - في إطار الإسهام في عملية التقييم القطري المشترك التي يضطلع بها الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، والتي تتعاون فيها المنظمات المشاركة على إنتاج مجموعة رئيسية من المؤشرات التحليلية للحالة، تقابل العناصر الرئيسية لولاية كل منها، وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة دعم تقني أولى معنونة "تعريفات الفقر ومؤشرات" تدرس مختلف سبل تحديد الفقر وتسرد مجموعة المؤشرات المستعملة لقياسه. وهي تقدم أحدث التيارات الفكرية في هذا المجال، وتستند إلى أعمال قامت بها هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة وفي الأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، وتحدد أحوال المجالات إلى العمل. ولوضع ولاية التخفيف من الفقر موضع التنفيذ بشكل متماسك، ستحدد وثيقة ثانية عن هذا الموضوع الإطار المفاهيمي للبرنامج الإنمائي في مجال تعريف الفقر، بما في ذلك وضع نهج شامل لقياس الفقر ورصده بطريقة تتجاوز استعمال مؤشرات الدخل التقليدية. وسيتابع في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ توسيع التقييم القطري المشترك لمنظومة الأمم المتحدة.

النهج المستعمل على نطاق المنظومة في دعم الرصد الذي تقوم به الحكومات (الفقرة ١١)

١٠ - فيما يتعلق بما تقوم به الحكومات الوطنية من رصد وتقييم، كررت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٢/٥١، بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الدعوة التي وجهها مؤتمر القمة إلى الحكومات لإجراء تقييم، على أساس منتظم، للتقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وقد يكون ذلك في شكل تقارير وطنية دورية، توجز ما يتحقق من نجاح وما يطرأ من مشاكل وعراقيل، وشجعت الحكومات على تقديم هذه المعلومات إلى لجنة التنمية الاجتماعية على أساس طوعي.

هـ - زيادة القدرة الوطنية على وضع المؤشرات وتقييم البيانات

تقديم المساعدة على بناء القدرات الوطنية في مجال تحليل الفقر، والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال (الفقرة ١٢)

١١ - أكدت فرق العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بمتابعة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، من جديد أهمية وضع مجموعة مشتركة من المؤشرات لقياس التقدم المحرز على الصعيد القطري في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة. ويتولى عدد كبير من المشاريع الممولة من مبادرة الاستراتيجية المتعلقة بالفقر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة الشركاء الوطنيين في تقييم الفقر ومدى انتشاره على الصعيد الوطني، من خلال دعم الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وتقييمات الفقر، وتقارير التنمية

البشرية، وغيرها من عمليات المسح والتحليل. وينصب الاهتمام على تكملة بيانات الدخل والإنفاق بمؤشرات عن الفقر أكثر مراعاة لجوانب النوعية، وعلى جمع وتحليل البيانات الموزعة حسب المحافظة أو المقاطعة وعلى تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية على مسح الفقر وقياسه. وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، أنشطة تعاونية لوضع مؤشرات عن الفقر ورصده بغية تعزيز القدرة على جمع وتحليل البيانات ووضع مؤشرات للتنمية الاجتماعية (انظر A/51/348، الفقرة ٦٧). وأنشأ البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، والبنك الدولي فريقاً عاملاً غير رسمي معنيا برصد الفقر. ويستكشف برنامج العمل الحالي الأساليب الكمية والنوعية لجمع البيانات بهدف بناء القدرات الوطنية على رصد الفقر. ويسعى الفريق العامل نفسه بجد إلى وضع مجموعة أساسية من مؤشرات الرفاه الاجتماعي للحد من ازدواجية الدراسات الاستقصائية الموجودة حالياً بين المنظمات الثلاث. وسيكتمل الاستبيان الأساسي بمجموعة من النماذج المرنة المتعلقة بمختلف المواضيع المتصلة بالفقر والمصممة بشكل يسمح لكل بلد باستعمالها أو تكييفها حسب حاجته. ويبحث البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، والبنك الدولي أيضاً عن سبل لتبادل الخبرات بشأن رصد الفقر وتعزيز تنسيق عمل المنظمات الثلاث، عن طريق إنشاء موقع مشترك على شبكة الانترنت لرصد الفقر، على سبيل المثال. ووضع البرنامج الإنمائي وثيقة دعم تقني معنونة "من جمع البيانات إلى وضع تقييمات بشأن الفقر" تستند إلى أعمال أجرتها هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج القدرة الوطنية على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والبنك الدولي، واليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وبدأ برنامج الأغذية العالمي يطبق نظاماً لتحليل ومسح جوانب الضعف لتحليل قابلية المجموعات المستهدفة للتأثر بانعدام الأمن الغذائي وقدرتها على المقاومة في حالات الكوارث. ويستعمل برنامج الأغذية العالمي نتائج ذلك التحليل في تخطيطه الاستراتيجي الطويل الأجل وتأهبه للطوارئ، وتحديد المشاريع وتصميمها، وتحديد أهداف المساعدة التي يقدمها. وتتعاون وحدة تحليل جوانب الضعف ومسحها مع نظام المعلومات الشامل والانهيار المبكر التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومع نظام الانذار المبكر بالمجاعات لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية.

١٢ - وإسهاما في تحسين فعالية المشاريع والبرامج العامة، بما في ذلك البرامج الاجتماعية قدم صندوق النقد الدولي مشورة مكثفة في مجال السياسة العامة ومساعدة تقنية بشأن إدارة النفقات العامة إلى كل من الاقتصادات النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية قدمت تلك المساعدة، على نحو محدد، في سياق تصميم استراتيجية متوسطة الأجل للتخفيف من الفقر. وترمي المساعدة إلى إنشاء مؤسسات ووضع إجراءات لرصد الإنفاق العام ومراقبته وتقييمه. وقدمت المساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسة العامة أيضاً في سياق برامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي لإدراج شبكات أمان اجتماعي ذات استدامة مالية في تلك البرامج، وذلك لمواجهة ما تحدته بعض تدابير التكيف من آثار سلبية على الفقراء في الأجل القصير. وقدمت، مثلاً، المساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسة العامة إلى عدة اقتصادات مارة بمرحلة انتقال تشهد تغيرات كبيرة في الأسعار والعمالة، لتحسين توجيه أشكال الدعم وإعادة تشكيل المعاشات ومنح البطالة وغيرها من الاستحقاقات الاجتماعية. وفي

سبعة بلدان ذات اقتصادات مارة بمرحلة انتقال، طلبت اليونسكو إجراء استعراض للحالة الراهنة للفقر وأسلوب قياسه.

واو - التحليلات حسب نوع الجنس

إدراج منظور نوع الجنس (الفقرة ١٣)

انظر متابعة الجزء الثاني من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ الواردة أدناه.

زاي - مذكرة الاستراتيجية القطرية

مذكرة الاستراتيجية القطرية وتنسيق أنشطة القضاء على الفقر (الفقرتان ١٤ و ١٥)

١٣ - أكملت واعتمدت حتى الآن ٢٦ مذكرة استراتيجية قطرية. ومن المتوقع أن يكمل ٣٤ بلداً آخرًا في المستقبل القريب تلك المذكرات. وبما أن معظم المذكرات الـ ٢٦ التي اكتملت لم تأخذ صيغتها النهائية إلا في السنة الماضية، لم يجر إلى الآن أي تحليل شامل لمضمونها.

إعطاء أولوية عالية لأنشطة القضاء على الفقر (الفقرة ١٦)

١٤ - طلب من جميع المنسقين المقيمين أن يبرزوا في تقاريرهم السنوية لعام ١٩٩٦، ما أنجزته منظومة الأمم المتحدة في مجال التخفيف من حدة الفقر. وقررت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية أن تجري تحليلاً وتقييماً للمبادرات التي قام بها نظام المنسق المقيم على الصعيد القطري في مجال القضاء على الفقر، مع الاستناد بصفة خاصة إلى التقارير السنوية للمنسقين المقيمين لعام ١٩٩٦، لكي تستعرضهما اللجنة في دورتها العادية الحادية عشرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

تحسين التنسيق عن طريق نظام المنسق المقيم (الفقرة ١٧)

١٥ - بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة الاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في آذار/مارس ١٩٩٦ لدعم التنفيذ القطري لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، على النحو الوارد في الفقرتين ٢٦ (ب) و ٢٦ (د) من خطة عمل مؤتمر القمة وذلك كما يلي: (أ) وضع خطط واستراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر؛ (ب) وضع تعريفات وقياسات ومعايير ومؤشرات وطنية للفقر المدقع. والمبادرة ممولة من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١١ مليون دولار) ومن مساهمات المانحين الثنائيين في صندوق استئماني أنشئ لدعم تحقيق أهداف مؤتمر القمة المتصلة بالقضاء على الفقر (٩ ملايين دولار حتى الآن). والمبادرة معروضة الآن فيما يزيد على ٧٠ بلداً. وأكثر من نصف المشاريع موجهة إلى بلدان منخفضة الدخل، وحوالي ثلثها إلى بلدان من أقل البلدان نمواً. ومن حيث مؤشر التنمية البشرية، ورد أكثر من ٥٠ في المائة من المشاريع من بلدان ذات مؤشر تنمية بشرية متوسط، و ٣٠ في المائة من بلدان ذات مؤشر تنمية بشرية منخفض.

حاء - لجنة الصعيد الميداني

استعراض لجنة الصعيد الميداني لبرامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ١٨)

١٦ - بذلت لجان الصعيد الميداني جهودا لإيلاء مزيد من الاهتمام لاستعراض الأنشطة الفنية، وإن لم يحدث حتى الآن إجراء ذلك الاستعراض بشكل دوري ومنظم. ومع ذلك لا تزال لجان الصعيد الميداني تقوم بدور آلية تابعة للأمم المتحدة للتنسيق في البلدان المعنية.

طاء - الأفرقة المواضيعية

تعزيز إنشاء الأفرقة المواضيعية (الفقرة ١٩)

١٧ - إن المنسقين المقيمين مكلفون بالقيام، بتعاون وثيق مع ممثلي الوكالات، بإنشاء أفرقة مواضيعية تستفيد من أنشطة فرق العمل المشتركة بين الوكالات ولا تكون بالضرورة مطابقة لها. وأنشئت عدة أفرقة مواضيعية بمناسبة الإعداد لمؤتمرات عالمية ومتابعتها. وقد يكون التعاون والتنسيق بين الوكالات أساسا لبرمجة وتقييم منسقين، لا سيما من طرف شركاء الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، بيد أن ذلك قلما يمتد إلى صعيد البرمجة. وفي حالات كثيرة، تلقى التعاون الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر دعما من شركاء إنمائيين آخرين، منهم مانحون ثنائيون ومنظمات غير حكومية.

ياء - النهج البرنامجي

استخدام النهج البرنامجي (الفقرة ٢٠)

١٨ - كشف استعراض مكثفي لـ ٦٥ مكتبا قطريا أن ٣٧ في المائة منها، معظمها في افريقيا، لها وثيقة دعم برنامجي أو أكثر. بيد أن تلك النسبة ترتفع إلى ٥٢ في المائة عند احتساب الحالات التي تستعمل فيها وثائق المشروع بطريقة النهج البرنامجي. ويرمي ٦٩ في المائة من تلك البرامج/المشاريع الى دعم القضاء على الفقر وتحقيق سبل معيشة مستدامة (والعديد منها يتضمن أبعادا تتعلق باحتياجات الجنسين في مجالي الفقر وسبل المعيشة). وقد وضعت تلك البرامج/المشاريع، على نحو محدد، بتعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة ومع شركاء إنمائيين آخرين، وفقا لإطار عمل برنامجي وطني. ولا يزال النهج البرنامجي يطبق بطريقة تختلف باختلاف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وهناك اهتمام واضح بالنهج البرنامجي على الصعيد القطري، بيد أن بعض البلدان تختار تنفيذ النهج على مراحل، فتنتقي وتستخدم عناصر معينة حسب حاجاتها. وستشكل مختلف أنواع البرامج الناتجة عن ذلك أشكالا معدلة ومحسنة للنهج البرنامجي في المستقبل.

كاف - التعاون مع مؤسسات بريتون وودز

تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز (الفقرتان ٢١ و ٢٢)

١٩ - يتزايد التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات الأمم المتحدة الأخرى في مجال المساعدة التقنية بشأن إدارة الإنفاق والسياسة العامة وفي تصميم عناصر الإنفاق الاجتماعي لبرامج الإصلاح الاقتصادي. وأعد موظفو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أيضا ورقة للجنة التنمية في عام ١٩٩٥ لمناقشة الآثار المترتبة على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وثمة جهود مستمرة لتيسير استخدام اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الفريق الاستشاري استخداما فعالا.

لام - جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات

الإبلاغ عن أنشطة فرق العمل/الدعم المتناسق على الصعيد الوطني (الفقرة ٢٣)

٢٠ - انظر تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات والقمم الدولية الرئيسية للأمم المتحدة (E/1997/-)، الذي يصف، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦/١٩٩٦ عمل فرق العمل الثلاث المشتركة بين الوكالات، وكذلك اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، ويحدد مسائل السياسة العامة والتنسيق التي سيتناولها المجلس والجمعية العامة. والهدف الرئيسي لهذه الفرق العاملة هو كفاءة تقديم الدعم على مستوى المقر إلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في كل بلد ليتسنى لهم تقديم مساعدة فعالة إلى الحكومات والمؤسسات الوطنية في سعيها إلى تحقيق أهداف المؤتمرات والوفاء بالتزاماتها. والهدف الآخر من أنشطة فرق العمل هو كفاءة وجود فهم متناسق ومشارك للأهداف والالتزامات داخل منظومة الأمم المتحدة، و - تحقيقا لذلك - تقديم دعم منسق على الصعيدين القطري والإقليمي.

كفاءة التناسق وتجنب الازدواج في المتابعة المنسقة للمؤتمرات (الفقرة ٢٤)

٢١ - قررت لجنة التنسيق الإدارية أن تقوم خلال دورتها العادية الثانية في عام ١٩٩٧ بتقييم شامل للتقدم العام المحرز حتى الآن في تعزيز المتابعة المنسقة للمؤتمرات. وفي إطار استعراضها هذا، ستقيم لجنة التنسيق الإدارية (أ) الاستخدام الفعال للمنتجات النهائية لفرق العمل، بما في ذلك المؤشرات؛ (ب) الاستكمال المنتظم والتغذية العكسية بشأن أنشطة المتابعة على الصعيد القطري، وتحقيق الأهداف التي حددتها المؤتمرات؛ (ج) تبسيط شروط الإبلاغ وآلياته، انطلاقا من ترتيبات الإبلاغ والإعلام الحالية، ومن التقييمات القطرية المشتركة ومفهوم مديري المهام والمنظمات الرائدة؛ (د) الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من استخدام الآليات المرنة، مثل فرق العمل، في إنجاز مهام محددة تحت إشراف لجنة التنسيق الإدارية. وستنظم حلقة عمل، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كما تشير الاحتمالات، لاستعراض نواتج فرق العمل وغيرها من الهيئات لكفاءة الانسجام والترابط بينها، لا سيما في مجال التوجيه المقدم الى نظام المنسق المقيم، وبشأن مواصلة تنسيق متابعة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا.

تطبيق منظور نوع الجنس (الفقرة ٢٤)

٢٢ - عينت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان كمركزي تنسيق لها لدى ثلاث فرق عمل مشتركة بين الوكالات. ومن المتوقع أن يشتركا في اجتماعات فرق العمل الثلاث لكفالة تضمين عمل هذه الفرق منظور نوع الجنس، وأن يقدموا إلى اللجنة تقريرا عن التقدم المحرز في عمل كل فرقة من فرق العمل.

فرقة العمل المعنية بالبيئة المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقرة ٢٥)

٢٣ - يتمثل هدف فرقة العمل المعنية بالبيئة المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في وضع توليف لأحسن الممارسات أو الدروس المسخلصة، بهدف تحديد العناصر اللازمة لتهيئة بيئة مواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وانشاء آليات لتحسين التنسيق بين الوكالات دعما لهذه البيئة، وتزويد القائمين بذلك التنسيق بمؤشرات موحدة للأداء المشترك بين الوكالات في مجال التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يمثل جدول الأعمال الإنمائي الذي خلصت اليه المؤتمرات الرئيسية. وأنشأت فرقة العمل ثلاثة أفرقة فرعية، فريق معني ببناء القدرات فيما يتعلق بالإدارة (يرأسه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وآخر بإطار العمل في مجالي الاقتصاد الكلي والشؤون الاجتماعية (يرأسه البنك الدولي)؛ وفريق معني بالمؤشرات (ترأسه إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة).

فرقة العمل المعنية بالعمالة الكاملة وسبل المعيشة المستدامة (الفقرة ٢٥)

٢٤ - أنشئت فرقة العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالعمالة الكاملة وسبل المعيشة المستدامة لتقييم السياسات المتعلقة بالعمالة وسبل المعيشة المستدامة، واستخلاص الدروس من الخبرة المكتسبة، وإثبات قدرة منظومة الأمم المتحدة على العمل المتضافر من أجل دعم سعي فرادى البلدان الى وضع سياسات بديلة لتحقيق العمالة الكاملة وتهيئة سبل المعيشة المستدامة. وقررت فرقة العمل القيام باستعراضات لسياسة العمالة في سبعة بلدان (إندونيسيا، زامبيا، شيلي، المغرب، موزامبيق، نيبال، هنغاريا) بتعاون وثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة الموجودة في كل بلد. والدروس الرئيسية المستخلصة من الخبرة في تلك البلدان تؤكد، رغم قلتها، أن الإصلاحات السوقية أساسية لتحقيق نمو العمالة المستدامة وللتخفيف من الفقر، ولكن يرجح أنها لن تكفي، لا سيما في البلدان التي توجد فيها مستويات عالية من الفقر والتفاوت، ومن الضروري تكملتها بسياسات وبرامج ترمي الى تعزيز قدرة المجموعات الرئيسية، بما في ذلك مجموعة الفقراء، لا سيما عن طريق ممارسة حقها في التنظيم والتفاوض الجماعي. ومن السياسات الأخرى تكثيف الجهود الرامية إلى تنمية الموارد البشرية بما في ذلك تنمية القدرة على القيام بالمشاريع الحرة، وخطط الائتمان، وخدمات الإرشاد، وتعزيز نمو المؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة والصغيرة جدا.

المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٢٦)

٢٥ - استعرضت لجنة التنسيق الإدارية في دورتيها العاديتين لعام ١٩٩٦ التقدم المحرز منذ الشروع في المبادرة الخاصة، وصاغت عددا من الاستنتاجات والتوصيات لتوجيه الاستمرار في تنفيذ المبادرة. وأولت

اللجنة اهتماما خاصا لضرورة ربط المبادرة الخاصة، بوصفها أداة تنفيذ، ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (انظر أيضا ACC/1996/4، الفقرات من ٥ إلى ٢٢؛ و ACC/1996/20، الفقرات من ٢٩ إلى ٣١).

ثانيا - إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالقضاء على الفقر

للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر تقرير الأمين العام عن إدماج منظور نوع الجنس (E/1997/--).

إدماج منظور نوع الجنس في متابعة المؤتمرات وأنشطة القضاء على الفقر (الفقرة ٢٨)

٢٦ - إن إدماج منظور نوع الجنس يعني، بالتحديد، إشراك الجميع وتقاسم المسؤولية وقبول المساءلة؛ وهناك أعمال كثيرة تنتظر الإنجاز في هذا المجال. وتسعى اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين إلى تحقيق ذلك الإدماج بوصفه أولوية رئيسية. وترد تفاصيل إضافية عن أنشطة متابعة إدماج منظور نوع الجنس في تقارير الأمين العام عن إدماج منظور نوع الجنس (E/1997/--)، والتقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ (E/1997/--) والمتابعة المنسقة للمؤتمرات (E/1997/--).

إدماج منظور نوع الجنس في سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي (الفقرة ٢٨ (أ))

٢٧ - قدمت مساعدة تقنية ومشورة تتعلق بالسياسة العامة فيما يتصل ببرامج التكيف التي يدعمها صندوق النقد الدولي بغية إدماج شبكات أمان اجتماعي مستدامة ماليا في تلك البرامج للتصدي للأثار الضارة التي تلحقها بعض تدابير التكيف في الأجل القصير بمجموعات معينة كالنساء والأطفال.

تبادل المعلومات بين منظمات الأمم المتحدة (الفقرة ٢٨ (ب))

٢٨ - تعاونت منظومة الأمم المتحدة في إعداد تقرير الأمين العام عن إدماج منظور نوع الجنس في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة (E/1997/--) الذي سيعرض على المجلس في جزئه التنسيقي في عام ١٩٩٧. ويجري أيضا التعاون وتبادل المعلومات عن طريق اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

استخدام البيانات والمؤشرات الإحصائية المصنفة حسب نوع الجنس (الفقرة ٢٨ (ج) و (د))

٢٩ - يعمل الفريق الفرعي المعني بنوع الجنس التابع للفريق المشترك المعني بالسياسات حاليا على وضع مؤشرات للمساواة بين الجنسين كإسهام في عملية التقييم القطري المشترك. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية في إجراء دراسة لأبعاد الجنسين في الفقر استنادا إلى مجموعة من الورقات المفاهيمية عن الفقر/ مؤشرات نوع الجنس؛ وسيضطلع بسلسلة من الدراسات القطرية لتقييم أثر الاستراتيجيات الإنمائية على المرأة. انظر أيضا متابعة الفقرة ٥٨ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦، الواردة أدناه، وتقرير الأمين العام عن إدماج منظور نوع الجنس (E/1997/--).

تحليل أثر نوع الجنس (الفقرة ٢٨ هـ)

٣٠ - فيما يتعلق بالتحليل القائم على نوع الجنس، تم التوصل في حلقة عمل مشتركة بين الوكالات استضافها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ٤ إلى ٧ آذار/ مارس ١٩٩٧ إلى اتفاق للتعاون على استحداث وسائل مشتركة لبناء القدرات من أجل تحليل قضايا الجنسين والتدريب عليها لكي تستخدم على الصعيد القطري.

إدماج منظور نوع الجنس في رصد الأنشطة التنفيذية (الفقرة ٢٨ و)

٣١ - وافقت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين على أن تتابع بدقة وأن ترصد بانتظام التقدم المحرز في كافة هيئات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بإدماج منظور نوع الجنس في الهياكل المؤسسية وفي السياسات العامة والبرمجة. واتخذت أيضا خطوات لتضمن مراعاة فرق العمل المشتركة بين الوكالات، التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية من أجل المتابعة المتكاملة للمؤتمرات، مراعاة تامة منظور نوع الجنس في أعمالها، بما في ذلك على الصعيد القطري (انظر E/CN.6/1997/2، الفقرة ٢٨؛ وانظر أيضا تقرير لجنة التنسيق الإدارية بشأن المتابعة المنسقة للمؤتمرات (E/1997/)).

نشر المعلومات عن إدماج منظور نوع الجنس/التدريب على المسائل المتعلقة بنوع الجنس (الفقرة ٢٨ ز)

و (ح)

٣٢ - يبرز تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/51/322) الحاجة إلى مزيد من العمل المفاهيمي، وكذلك إلى استحداث أدوات عملية، بما في ذلك التدريب، لتمكين كافة موظفي منظومة الأمم المتحدة من تطبيق منظور نوع الجنس في عملهم اليومي. ويقوم عدد من هيئات الأمم المتحدة، بطريقة تعاونية أحيانا، باستحداث منهجيات للتدريب على احتياجات كل من الجنسين ستستعملها جميع الهيئات لوضع قاعدة بيانات مشتركة تستخدمها كافة الوكالات.

زيادة مشاركة المرأة في تصميم السياسات وتنفيذها (الفقرة ٢٩)

٣٣ - يستمر بذل الجهود لزيادة النسبة المئوية للنساء في الأمانة العامة وفي منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك في المجالات المتصلة بالقضاء على الفقر. وستنظر اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين في مسائل التوظيف في منظومة الأمم المتحدة بغية تحسين مركز المرأة والتدريب على احتياجات الجنسين. وقد أجرت تبادلا متعمقا للآراء بشأن مركز المرأة في الإمارات، استنادا إلى ورقة معلومات أساسية اشتركت في إعدادها منسقة شؤون المرأة في الأمانة العامة وأمانتا لجنة الخدمة المدنية الدولية واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية. وقدم عدد من المقترحات الرامية إلى توطيد الصلات وتحديد الأولويات بغية المضي قدما بطريقة استراتيجية (انظر ACC/1996/22، الفقرة ٣٧). وبالنسبة إلى الصعيد القطري، توجد آليات إدماج قضايا الجنسين في عمليتي البرمجة وصنع القرار في المكاتب القطرية حيثما وجد مستوى عال من الالتزام بقضايا الجنسين من جانب الإدارة العليا، يضي صبغة المشروعية على قضايا الجنسين في نظر موظفي الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين على حد سواء. ويحقق إدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية أكبر قدر من الجدوى حيثما وجدت برمجة مشتركة بين

القطاعات. وعلاوة على ذلك، فإن إشراك مجموعة كبيرة من عناصر المجتمع المدني الفاعلة يساعد على ضمان مراعاة صوت ووجهات نظر المرأة على صعيد القاعدة الشعبية في عملية صنع السياسات.

التعاون بين مراكز التنسيق في وحدات الأمانة العامة وبين الوحدات المعنية بالمرأة/نوع الجنس
(الفقرة ٣٠)

٣٤ - بالرغم من وجود تعاون بين مراكز التنسيق في جميع وحدات الأمانة العامة المعنية بالفقر والوحدات المعنية بالمرأة/نوع الجنس، وذلك عن طريق جهات تتضمن اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، لم يجر حتى الآن أي تقييم شامل لمدى هذا التعاون.

دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في رصد أنشطة منظومة الأمم المتحدة (الفقرة ٣١)

٣٥ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٣/٥٠، المجلس إلى النظر في تكريس جزء رفيع المستوى وجزء متعلق بالتنسيق وجزء متعلق بالأنشطة التنفيذية من أعماله لمسألة النهوض بالمرأة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وبالتالي، سينظر المجلس، في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته لعام ١٩٩٧، في إدراج منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية المتعلقة بجميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة، بوصف ذلك موضوعا شاملا لعدة قطاعات.

٣٦ - وتقدم المعلومات عن الأنشطة الحكومية الدولية وأنشطة منظومة الأمم المتحدة دعما لتنفيذ منهاج عمل بيجين، على أساس سنوي، إلى لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من خلال تقارير الأمين العام في إطار قرار الجمعية ٢٠٣/٥٠، وقرار المجلس ٦/١٩٩٦ وقرار الجمعية ٦٩/٥١. وستقدم إلى المجلس عادة تقارير عن أنشطة اللجان الفنية التي لها أهمية من حيث منظور نوع الجنس لمساعدة المجلس في مهمة التنسيق التي يؤديها في المتابعة المتكاملة لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة المعقودة مؤخرا (انظر E/CN.6/1997/6، الفقرة ٢٥). وستدعو الحاجة إلى استعراض مدى إدراج منظور نوع الجنس في التيار الرئيسي بالنسبة إلى المسائل المتصلة بالفقر.

اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين (الفقرة ٣٢)

٣٧ - تعمل اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين على وضع مشروع لبيان المهام لمنظومة الأمم المتحدة في مجال النهوض بالمرأة وتمكينها وإدراج منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية، لتعتمده لجنة التنسيق الإدارية. وتعتزم اللجنة أيضا تحديد مؤشرات الأداء، وآليات المساواة وأفضل الممارسات، وستستحدث أدوات ونهجاً عملية لإدراج منظور نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية ولرصد وتنفيذ منهاج العمل والخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠١ (انظر E/CN.6/1997/2، الفقرة ٢٦). وأتيحت للمجلس معلومات عن عمل اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين في تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن المتابعة المتكاملة للمؤتمرات (E/1997/--).

إدراج منظور لنوع الجنس على الصعيد الميداني (الفقرة ٣٣)

٣٨ - اتخذت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين خطوات لكفالة بيان نواتج فرق العمل، مثل تقاريرها النهائية أو المبادئ التوجيهية المقدمة للممثلين المقيمين، بشكل تام منظورا لنوع الجنس، بما في ذلك المشاركة المباشرة أو غير المباشرة في مناقشات دراسات الحالة على الصعيد القطري (انظر ACC/1996/22، الفقرة ٣١) (انظر أيضا تقرير لجنة التنسيق الإدارية عن المتابعة والتنفيذ المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات والقمم الرئيسية للأمم المتحدة (E/1997/--)).

ثالثا - الأخذ بنهج متسق ومتكامل للنظر في مسألة القضاء على الفقر على المستوى الحكومي الدولي

تحقيق الاتساق في النظر في مسألة القضاء على الفقر على المستوى الحكومي الدولي (الفقرة ٣٤)

٣٩ - أخذت اللجان الفنية في الاعتبار التوجيه المقدم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الاتساق في عملها المتصل بالقضاء على الفقر. وبذل مزيد من الجهود لتيسير تبادل المدخلات بين اللجان، وتعزيز التكامل والتقليل إلى أدنى حد من التداخل والازدواجية فيما بينها في هذا المجال (انظر أيضا متابعة الفقرات ٣٧ و ٤٠ و ٥٠ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦، الواردة أعلاه).

دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الفنية (الفقرة ٣٥)

٤٠ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٦١/٥٠، أن تعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠ لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات.

٤١ - وفي رسالة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، أحال رئيس المجلس الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ إلى رؤساء اللجان الفنية بغية توجيه انتباهها إلى هذه الاستنتاجات لكي تأخذ في الاعتبار التوجيه المقدم من المجلس. وكذلك أرسل وكيل الأمين العام لتنسيق السياسات والتنمية المستدامة رسالة مؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى جميع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، يوجه انتباههم فيها إلى الأحكام ذات الصلة الواردة في الاستنتاجات. وأعدت الأمانة العامة تقارير تقترح إجراءات لتتخذها اللجان الفنية. وأحاطت لجنة التنمية الاجتماعية علما، في مقررها ٣٥/١٠٣ المعتمد في دورتها الخامسة والثلاثين في آذار/مارس ١٩٩٧، بمذكرة الأمين العام بشأن الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦ (E/CN.5/1997/9) ووافقت كذلك على أن تحيل اقتراحات في هذا الصدد في رسالة موجهة من الرئيس إلى رئيس المجلس. واتخذت لجنة مركز المرأة إجراءات متابعة واضحة في شكل نص مقدم من الرئيس (انظر E/CN.6/1997/L.17).

ألف - تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير نهج متكامل من أجل القضاء على الفقر

التنسيق من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفقرة ٣٦)

٤٢ - أدرجت الأمانة العامة عناصر متصلة بالقضاء على الفقر في تقاريرها إلى الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس الموضوعية لعام ١٩٩٧. وستبذل جهود مماثلة لإعداد تقرير عن الموضوع الشامل للجزء التنسيقي في عام ١٩٩٨ (انظر أيضا متابعة الفقرة ٣٧ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦، الواردة أعلاه).

الاستعراض الشامل من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمسألة القضاء على الفقر/ مدخلات اللجان الفنية (الفقرة ٣٧)

٤٣ - وفقا لقرار المجلس ٧/١٩٩٦ بشأن متابعة مؤتمر القمة ودور لجنة التنمية الاجتماعية في المستقبل، أعطيت الأولوية، في الدورة الخامسة والثلاثين للجنة في عام ١٩٩٧، للعمالقة المنتجة وسبل العيش المستدامة، مع التركيز على ثلاثة مواضيع مستمدة من برنامج عمل مؤتمر القمة، يشمل أحدها تحسين الوصول إلى الموارد والهيكل الأساسية الإنتاجية، على النحو المبين في الفصل الثاني من برنامج العمل من أجل القضاء على الفقر. وستعطى الأولوية في الدورة السادسة والثلاثين للجنة في عام ١٩٩٨ لتعزيز الإدماج والمشاركة الاجتماعيين لكافة السكان. وفي الدورة التاسعة والثلاثين في عام ١٩٩٩، سيتم التركيز على توفير الخدمات الاجتماعية للجميع. وستشمل هذه المواضيع ذات الأولوية مواضيع فرعية تتصل مباشرة بالقضاء على الفقر (انظر E/CN.9/1997/9، الفقرات ٦ - ٩).

٤٤ - وستنظر لجنة مركز المرأة، وفقا لبرنامج عملها المتعدد السنوات، في المسائل المتصلة بالقضاء على الفقر، وذلك في عام ١٩٩٨ في إطار استعراض التقرير التجميحي لخطط العمل الوطنية واستعراض منتصف المدة لخطة العمل المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠١. وبوسع اللجنة، بالتالي، أن تقدم مدخلا في الاستعراض الشامل لموضوع القضاء على الفقر الذي سيضطلع به المجلس (انظر E/CN.6/1997/L.17).

٤٥ - ومن المقرر أن تستعرض لجنة السكان والتنمية في عام ١٩٩٨ موضوع الصحة والوفيات، مع التشديد بصورة خاصة على الصلات بين الصحة والتنمية، وعلى نوع الجنس والسن. ويتوقع أن يتبع هذا الاستعراض هيكل برنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وأن يشمل مناقشة لوفيات الرضع والعمر المتوقع، وهما مؤشران ثبت أن لهما صلة وثيقة بالفقر. وفي عام ١٩٩٩، ستنظر اللجنة في تقرير عن النمو والهيكل السكانيين وتوزيع السكان، مع التشديد بخاصة على النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، فهذه عناصر تم تناولها في الفصل الثالث من برنامج عمل المؤتمر. وفي عام ١٩٩٩ أيضا، ستضطلع اللجنة باستعراض وتقييم يجريان كل خمس سنوات للتقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد برنامج عمل المؤتمر وفي تنفيذ توصياته، وستقدم إلى المجلس تقريرا عن استنتاجاتها. ويمكن أن توفر هذه التقارير

مدخلات تقنية منسقة من أجل الاستعراض الشامل الذي سيجريه المجلس لموضوع القضاء على الفقر في موعد سيحدده المجلس (انظر E/CN.9/1997/10، الفقرة ٧).

٤٦ - والنهج الذي اتبعته لجنة التنمية المستدامة في التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٩٧ هو تقييم التقدم الذي أبلغت عنه الهيئات الأخرى في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ونتائج المؤتمرات الأخرى المتصلة بموضوع الفقر. وأوصى المكتب بأن تحيل الأمانة العامة التقرير المتعلق بالفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١ الذي أعد فيما يتصل باستعراض عام ١٩٩٧ وكذلك النتائج ذات الصلة للدورة الاستثنائية لعام ١٩٩٧ إلى لجنة التنمية الاجتماعية عندما تنظر في المسائل المتصلة بمتابعة مؤتمر القمة.

٤٧ - وطلبت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ١١/١٩٩٧ بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع، إلى الأمين العام أن يحيل التقرير النهائي بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع إلى هيئات شتى منها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة التنمية المستدامة.

استعراض تقرير لجنة التنسيق الإدارية (الفقرة ٣٨)

٤٨ - انظر تقرير لجنة التنسيق الإدارية بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات والقمم الرئيسية للأمم المتحدة (E/1997/--). (انظر أيضا متابعة الفقرات ٢٣-٢٦ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦، الواردة أعلاه).

باء - اللجان الفنية

تنسيق برنامج اللجان الفنية المتعدد السنوات (الفقرة ٣٩)

٤٩ - تعزز تكامل عمل اللجان الفنية فيما يتصل بالقضاء على الفقر من خلال الجهود الرامية إلى تنسيق البرامج المتعددة السنوات (انظر الجزء الثاني من تقرير الأمين العام بشأن إدماج منظور نوع الجنس (E/1997/--))، الذي يتناول سبل تحسين تقسيم العمل فيما بين اللجان الفنية.

دور لجنة التنمية الاجتماعية في تحديد مديري المهام (الفقرة ٤٠)

٥٠ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتوصيات والمقررات التي اقترحتها اللجنة في دورتها الاستثنائية لتحسين أدائها وتبسيط جدول أعمالها لتتجلى فيه نتيجة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. واستخدم جدول الأعمال المنقح لأول مرة في دورة اللجنة لعام ١٩٩٧. وسوف تقرر اللجنة، استنادا إلى هذه التجربة، الاحتفاظ بجدول أعمالها لدورتها السادسة والثلاثين أو تعديله. وسوف يراعي الأمين العام الحاجة لكفالة تقديم دعم الأمانة العامة الكافي إلى اللجنة وذلك في سياق الاستعراض الشامل لتشكيل الأمانة العامة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/CN.5/1997/9، الفقرة ١٠).

٥١ - وأدت منظمة العمل الدولية دور مدير مهام بالنسبة لإعداد تقرير الأمين العام بشأن الموضوع ذي الأولوية: العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة (E/CN.5/1997/3). وسيجري تحديد الجهات الأخرى المدبرة للمهام لإعداد المواضيع ذات الأولوية في المستقبل حسبما يقتضي الأمر (انظر E/CN.5/1997/9، الفقرة ١٠).

إسهام اللجان الفنية الأخرى (الفقرتان ٤١ و ٤٢)

٥٢ - تداولت لجنة التنمية المستدامة بشأن الفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١ (مكافحة الفقر) للمرة الأولى في دورتها الثالثة في عام ١٩٩٥، عندما كوتت نظرة شاملة عن المسألة، استنادا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ونتائج الاجتماعات الأخرى ذات الصلة. وأدرجت اللجنة، في دورتها الرابعة، نتائج المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة والأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في تقييمها الشامل، وقررت أن تركز اهتمامها في المستقبل على الصلات بين الفقر والبيئة. ويتضمن برنامج العمل المتعدد السنوات المقترح للجنة التنمية المستدامة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ كل سنة مواضيع الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج بوصفها مسائل ذات أولوية طاغية. وفي حالة اعتماده، فإنه سيتيح أيضا النظر في الصلات بين الفقر وبين قطاعات اقتصادية من قبيل الطاقة وإدارة الموارد الطبيعية.

٥٣ - والمدخلات التالية أحييت أو ستحال من لجان فنية أخرى إلى لجنة التنمية المستدامة: (أ) القرار د-١٩٩٦/١ الذي اعتمده لجنة التنمية الاجتماعية بشأن استراتيجيات وإجراءات للقضاء على الفقر؛ (ب) الاستنتاجات المتفق عليها بشأن موضوع "المرأة والبيئة" التي اعتمدها لجنة مركز المرأة؛ (ج) نتائج مداولات لجنة السكان والتنمية في عام ١٩٩٩ حول موضوع "السكان والنمو الاقتصادي المستمر والفقر".

٥٤ - وسيهيئ استعراض التقرير التجميعي في عام ١٩٩٨ الذي يحلل خطط العمل الوطنية للحكومات فرصة للجنة مركز المرأة لكي تقيم التقدم المحرز في مجال الاهتمام الحاسم بشأن المرأة والفقر. ويمكن توقع تقييم مماثل من الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ منهاج العمل في سنة ٢٠٠٠. وينتظر أن يوفر هذان الاستعراضان مدخلا في استعراض وتقييم مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية للذين سيجريان في تلك السنة ذاتها (انظر E/CN.6/1997/6، الفقرة ١١).

٥٥ - والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة مركز المرأة في دورتها الحادية والأربعين بشأن موضوع "تعليم المرأة وتدريبها"، وكذلك الاستنتاجات المتفق عليها التي ستعتمد في عام ١٩٩٩ بشأن موضوع "المرأة والصحة" ستحال، حسب الاقتضاء، إلى لجنة التنمية الاجتماعية التي ستنظر في المسائل المتصلة بالخدمات الاجتماعية في دورتها لعام ١٩٩٩، وكذلك إلى دورة عام ١٩٩٩ للجنة السكان والتنمية، التي ستنظر في استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (انظر أيضا متابعة الفقرة ٤٤ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦، الواردة أعلاه).

٥٦ - وبما أن لجنة التنمية الاجتماعية تجتمع عادة قبل لجنة مركز المرأة في السنة التقويمية ذاتها، فإن الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن أي اجتماعات لأفرقة خبراء قد تنظمها الأمانة العامة في هذا الصدد ستكون متاحة فعلا. بيد أن أي استنتاجات متفق عليها تعتمدها لجنة مركز المرأة لن تتسنى إتاحتها للجنة التنمية الاجتماعية إلا في السنة التقويمية التالية (انظر E/CN.6/1997/6، الفقرة ١٣).

التعاون بين لجنة مركز المرأة واللجان الفنية الأخرى (الفقرة ٤٤)

٥٧ - ستتصل رئيسة لجنة مركز المرأة برؤساء اللجان الفنية الأخرى للمجلس المسؤولة عن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة، بغية النظر في سبل ووسائل التعاون في استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين في المجالات التي يشملها اختصاص لجان فنية أخرى، وتنسيق الإسهامات المتبادلة المقدمة إلى المناقشات التي تجريها اللجان الفنية المختلفة بشأن المواضيع ذات الأولوية، حسب الاقتضاء. وستطلع الأمانة العامة للجان الفنية الأخرى على المقررات ذات الصلة للجنة مركز المرأة (انظر E/CN.6/1997/L.17). وقررت لجنة التنمية الاجتماعية أن تطبق منظورا يراعي نوع الجنس في جميع مداولاتها وأن تستعرض الآثار المتصلة بالجنسين والمرتبة عن السياسات التي تجري مناقشتها فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقررت لجنة السكان والتنمية أيضا أن يكون نوع الجنس موضع تشديد خاص في دراستها لعدد من المواضيع ضمن برنامج عملها المتعدد السنوات.

لجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة (الفقرة ٤٥)

٥٨ - اتصلت رئيسة لجنة مركز المرأة برئيس لجنة حقوق الإنسان من أجل دراسة أفضل السبل لكفالة التعاون في استعراض موضوع حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. ودعت لجنة مركز المرأة الأمانة العامة إلى تقديم تقرير عن هذا الموضوع إلى كل من لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان، وذلك بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان وشعبة النهوض بالمرأة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بغية تيسير التفاعل بين اللجنتين (انظر E/CN.6/1997/L.17).

لجنة السكان والتنمية (الفقرة ٤٦)

٥٩ - فيما يتعلق بلجنة السكان والتنمية، يعكس برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مفهوم التنمية المستدامة والمفهوم الشديدا الارتباط به وهو القضاء على الفقر. وبرنامج عمل لجنة السكان والتنمية المتعدد السنوات ينطوي في كافة أجزائه على إشارات إلى الفقر والقضاء عليه (انظر أيضا متابعة الفقرة ٣٧ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦، الواردة أعلاه).

لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (الفقرة ٤٧)

٦٠ - سيعرض على المجلس في دورته الحالية تقرير لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الثالثة في أيار/مايو ١٩٩٧ (E/1997/31).

لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية (الفقرة ٤٨)

٦١ - ستطلع الأمانة العامة لجنة التنمية الاجتماعية على المقررات ذات الصلة للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لغرض النظر في عام ١٩٩٨ في الموضوع ذي الأولوية "تعزيز الإدماج والمشاركة الاجتماعيين لجميع الأفراد، بما في ذلك الفئات والأشخاص المحرومون والضعفاء" والموضوع الفرعي "العنف والجريمة ومشكلة إساءة استعمال المخدرات والمواد غير المشروعة، باعتبارها من عوامل التفكك الاجتماعي". ويمكن لمكتب لجنة التنمية الاجتماعية أن يتشاور مع مكنتي هاتين اللجنتين الأخريين لدراسة سبل ووسائل التعاون في هذا الصدد (E/CN.5/1997/9، الفقرتان ١٦ و ١٧).

الدعم المقدم من آليات لجنة التنسيق الإدارية إلى عمل اللجان الفنية (الفقرتان ٤٩ و ٥٠)

٦٢ - قدمت فرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع تقريراً إلى لجنة السكان والتنمية. وقرر المجلس، في قراره ٧/١٩٩٦ أنه ينبغي لفرق العمل أن تحيط لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس علماً بالتقدم المحرز في أعمالها فيما يتعلق بأغراض التنسيق على نطاق المنظومة. وبناءً على ذلك، نُظِم حوار ثانٍ مع رؤساء فرق العمل التابعة للجنة التنسيق الإدارية (نُظِم الحوار الأول في الدورة الاستثنائية للجنة في عام ١٩٩٦).

٦٣ - قررت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، في برنامج عملها القصير الأجل والطويل الأجل، جملة أمور منها، التركيز على إدماج منظور يراعي نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة فضلاً عن التركيز على تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، ١٩٩٦-٢٠٠١. ومن المتوقع أن تدعم هذه الجهود عمل لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال القضاء على الفقر (E/CN.6/1997/6، الفقرة ٢٠).

جيم - نظر اللجان الفنية أو المجلس في مواضيع مشتركة

النظر في تهيئة بيئة مواتية (الفقرة ٥١)

٦٤ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٦، بموجب مقرره ٣١٠/١٩٩٦، أن يكون موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧ "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال؛ والاستثمار؛ والتجارة".

١ - الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للقضاء على الفقر

تعزيز تبادل الخبرات الوطنية في لجنة التنمية الاجتماعية (الفقرة ٥٢)

٦٥ - نظرت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٦، في استراتيجيات وإجراءات للقضاء على الفقر واعتمدت القرار د-١/١٩٩٦ الذي قدمت فيه توصيات متعددة للحكومات، ولمنظومة الأمم المتحدة وهيئات المجتمع المدني بالنسبة للقضاء على الفقر وأكدت أيضاً، في جملة أمور، الحاجة إلى القيام

بصورة دورية برصد وتقييم وتبادل المعلومات بشأن أداء خطط القضاء على الفقر؛ وتقييم السياسات الرامية إلى مكافحة الفقر، وتعزيز فهم وإدراك الفقر وأسبابه ونتائجه.

٢ - الخدمات الاجتماعية الأساسية كأداة حاسمة للقضاء على الفقر

دراسة الخدمات الاجتماعية في عام ١٩٩٩ (الفقرة ٥٣)

٦٦ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٧/١٩٩٦، أن تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها لعام ١٩٩٩ في الشروع في استعراض شامل لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بدون الإشارة إلى تركيز خاص بشأن التعليم. وستقدم استنتاجات وتوصيات لجنة التنمية الاجتماعية في إطار موضوع توفير الخدمات الاجتماعية للجميع الذي سيدرس في دورتها لعام ١٩٩٩، إلى لجنة السكان والتنمية أثناء دورتها لعام ٢٠٠٠ وذلك في ضوء مواعيد عقد دورات اللجنتين (انظر E/CN.9/1997/10، الفقرة ٩).

المدخلات المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية من لجنة حقوق الإنسان ولجنة السكان والتنمية ولجنة مركز المرأة (الفقرة ٥٤)

٦٧ - سيقدم تقرير لجنة حقوق الإنسان عن دورتها لعام ١٩٩٧ إلى المجلس. وإضافة إلى ذلك، سيحال التقرير النهائي بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع إلى لجنة التنمية الاجتماعية، مما سبق أن طلبته لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١١/١٩٩٧ بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع. وفيما يتعلق بالصحة البيئية ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، ستستفيد لجنة التنمية الاجتماعية من التقرير المتصل بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة لعام ١٩٩٧ بشأن استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (انظر متابعة الفقرة ٣٧ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦، الواردة أعلاه).

٦٨ - ستطلع الأمانة العامة لجنة التنمية الاجتماعية على المقررات ذات الصلة للجنة السكان والتنمية. والتقارير السنوية لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع التابعة للجنة التنسيق الإدارية، والمقدمة إلى لجنة السكان والتنمية في عام ١٩٩٧ (E/CN.9/1997/4)، والتي ستقدم في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ قد تكون مفيدة للجنة التنمية الاجتماعية عندما تركز على الخدمات الاجتماعية الأساسية في دورتها لعام ١٩٩٩. ويمكن أن تكون نتائج مداورات لجنة مركز المرأة مدخلات مفيدة في عمل لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٩ بشأن موضوع تعليم المرأة وتدريبها في عام ١٩٩٧، وفي عام ١٩٩٨، في استعراض خطط العمل الوطنية الذي سيجري في عام ١٩٩٨ وفي استعراض منتصف المدة لخطة العمل المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة (انظر E/CN.6/1997/6، الفقرة ٢١).

استعراض لجنة التنمية الاجتماعية لأهداف المؤتمر (الفقرة ٥٥)

٦٩ - ستطلع الأمانة العامة لجنة التنمية الاجتماعية على المقررات ذات الصلة للجان الفنية الأخرى التي أشار إليها المجلس من أجل تيسير إسهامها في مناقشة اللجنة لموضوعها ذي الأولوية في دورتها السابعة

والثلاثين في عام ١٩٩٩. ويمكن أن يشمل هذا الإسهام الأعمال الجارية لتلك اللجان بالنسبة لاستعراض تحقيق الغايات والأهداف التي حددتها المؤتمرات الدولية ذات الصلة. وينبغي أن تعكس الوثائق التي طلبتها اللجنة لدورتها السابعة والثلاثين هذا الإسهام (انظر E/CN.5/1997/9، الفقرة ٢٥).

٣ - العمالة المنتجة

دراسة العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة من جانب لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٧
(الفقرة ٥٦)

٧٠ - بالنظر إلى اختلاف مواعيد عقد دورات لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة، أتيحت استنتاجات وتوصيات اجتماع فريق الخبراء الذي نظمته الأمانة العامة للجنة التنمية الاجتماعية ولم يكن بالمستطاع إتاحة نتائج دورة لجنة مركز المرأة ذاتها. ومع ذلك يمكن تقديم إسهام إلى لجنة التنمية الاجتماعية في مجال استعراضها لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيبدأ في عام ١٩٩٩، والاستعراض والتقييم الشاملين في عام ٢٠٠٠ (انظر E/CN.6/1997/6، الفقرة ٢٢). وقامت منظمة العمل الدولية، بوصفها مدير مهام ورئيس فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالعمالة وسبل العيش المستدامة، بكفالة المراعاة الكاملة لعمل اللجنة عند إعداد التقرير المتعلق بهذا الموضوع كيما يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية.

٤ - سرعة تأثر الذين يعيشون في فقر وإدماجهم ومشاركتهم اجتماعيا

دراسة لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٨ لمسألة الإدماج الاجتماعي (الفقرة ٥٧)

٧١ - قد يرغب مكتب لجنة التنمية الاجتماعية في الاتصال بمكاتب اللجان الفنية الأخرى التي ذكرها المجلس من أجل تيسير إسهامها في مناقشة اللجنة لموضوعها ذي الأولوية في دورتها في عام ١٩٩٨. وسوف تركز المناقشة على ثلاثة مواضيع فرعية: (أ) تعزيز الإدماج الاجتماعي عن طريق تجاوب الحكومة، والمشاركة الكاملة في المجتمع، وعدم التمييز، والتسامح، والمساواة والعدالة الاجتماعية؛ (ب) تعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من سرعة التأثر، وتحسين فرص العمل للفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛ (ج) العنف، والجريمة ومشكلة إساءة استعمال المخدرات والمواد غير المشروعة باعتبارها من عوامل التفكك الاجتماعي. وينبغي أن تشمل الإسهامات الأعمال الجارية لتلك اللجان في هذه الميادين، مع إيلاء انتباه خاص للقضاء على الفقر (انظر E/CN.5/1997/9، الفقرة ٢٧).

٥ - الإحصاءات

مدخلات اللجنة الإحصائية (الفقرة ٥٨)

٧٢ - أيدت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والعشرين، مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا، على نحو ما أوصى به الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية وتنسيقها، مع إحلال "معدل انتشار

وسائل منع الحمل" محل "النسبة المئوية للمواليد الذين يقل وزنهم عن ٢,٥٠٠ غرام عند الولادة، حسب الجنس". وشددت اللجنة على اعتبار المؤشرات الواردة في مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا قائمة حد أدنى وليس حداً أقصى، ودعت المستعملين إلى الانطلاق منها من أجل الاستجابة للاحتياجات والظروف الوطنية، والمتطلبات في ميادين محددة. ووافقت اللجنة على أن ينظر في تنفيذ واستخدام مجموعة البيانات الاجتماعية الوطنية الدنيا في الدورة الثلاثين للجنة. وأيدت فرق العمل الثلاث التابعة للجنة التنسيق الإدارية استخدام مجموعة البيانات.

٧٣ - وأحاطت اللجنة الإحصائية، في دورتها التاسعة والعشرين، علماً بالحلقة الدراسية الخاصة بإحصاءات الفقر، التي من المقرر أن تنظمها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو في الفقرة من ٧ إلى ٩ أيار/ مايو ١٩٩٧ بالتعاون مع لجان إقليمية أخرى. ولاحظت اللجنة أيضاً أن فريقاً من الخبراء سيجتمع في شيلي عند انعقاد الحلقة الدراسية المشار إليها أعلاه وسجتمع مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ في البرازيل، ليدرس المسائل التقنية والمهنية في إعداد الإحصاءات اللازمة لقياس الفقر.

٧٤ - ووفقاً للفقرة ٥٨ من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٦، سوف ترحب لجنة مركز المرأة بإسهام تقدمه لها اللجنة الإحصائية بشأن الآثار المترتبة على منهاج عمل بيجين فيما يتعلق بالإحصاءات. وستتصل رئيسة لجنة مركز المرأة برئيس اللجنة الإحصائية من أجل دراسة كيفية تقديم هذا الإسهام على نحو فعال (انظر E/CN.6/1997/L.17).
